

14 آذار تلم شملها فتؤلف لجنة!

العناوين التي ذُكرت». إلا أن مصادر أخرى أكدت أن «الحكومة كانت الموضوع الأبرز، وأخذت الحيز الأكبر من النقاش»، وأن «الباقى كان تفاصيل». ويبدو أن ممثل حزب الكتائب في بيت الحريري، النائب سامي الجميل، تجنب الوقوع في خطأ إعلان موقف نهائي من كل ما حكى، قبل عودة الرئيس أمين الجميل من الولايات المتحدة الأميركية. فقد علمت «الأخبار» أن الجميل الابن تلهى عن الدخول على تفاصيل العناوين المطروحة على طاولة الأذاريين، مكتفياً بالتركيز خلال مداخلته على الجانب التنظيمي في فريق الرابع عشر من آذار، مشدداً على «إعادة ترتيب البيت الداخلي». فيما استفاد النائب عدوان من الفرصة. أخذ كل وقته في شرح وجهة النظر القومية التي تقول بأن «الجهد يجب أن يتركز على تأليف الحكومة، وتوحيد الموقف خلال الاستشارات». إذ، «الأولوية للحكومة، لا للانتخابات النيابية». هذه الحكومة التي يجب أن «تكون حكومة حيادية تشرف على الانتخابات». من دون أن «ترشح أي من الأحزاب والتيارات اسماً محدداً لترؤس الحكومة». وقد شد عدوان على «أهمية الدفع نحو تشكيلها كي لا يُعطى الفريق الآخر أي ذريعة لتأجيلها». وفي ما يتعلق بالحوار، «لا يزال الموقف القوي منه على حاله حتى اللحظة». أهم ما يمكن الخروج به من هذا الاجتماع أن 14 آذار لا تزال ضائعة. أكثر من ستين شخصية بين نواب ووزراء سابقين ومستشارين وسياسيين لم يصلوا إلى نتيجة. لم يُتَّفَق على شيء، سوى تشكيل لجنة خماسية تتابع البحث للوصول إلى أجوبة. لجنة من ممثلي الأحزاب والمستقلين، شبيهة بالأمانة العامة التي تحول على القيادات لتقريب وجهات النظر، ووضع خطة المرحلة المقبلة. وصدر عن المجتمعين بيان أشار إلى أن «الاجتماع أتى تأكيداً لوحدة مكونات قوى 14 آذار في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها لبنان، وأهمية تنسيق المواقف في كل المواضيع المطروحة، وخصوصاً في موضوع تسمية رئيس الحكومة وشكل الحكومة وقانون الانتخاب، وتأكيد وجوب إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري».

إلى الكثير من الأسئلة التي بقيت من دون إجابات، من قبيل: من هو مرشح 14 آذار لرئاسة الحكومة؟ ما هو شكل الحكومة الذي نريد؟ ما هو الموقف الذي سنأخذ في حال الدعوة إلى جلسة عامة للتصويت على الأوثوكسي؟ ما هو الموقف من قانون الانتخاب؟ مع العلم أن مصادر نيابية بارزة أكدت أن الاجتماع «ساعد في حلحلة المُشكل الانتخابي بين تيار المستقبل وحلفائه بنسبة 95 في المئة». وشددت على «الأجواء الجدية التي طغت عليه»، مشيرة إلى أن «الجميع تحدثوا بصراحة ووضوح في جميع الملفات». كذلك أكدت أن «النقاش الذي دار عكس شعوراً لدى جميع التيارات والأحزاب والوسطيين في فريق الرابع عشر من آذار بالمسؤولية في ظل هذه المرحلة الدقيقة»، وقد تمّ «الاتفاق على اتخاذ خيارات جديّة، وضرورة الحفاظ على تماسك الفريق، والتزام خطه بعد كل المشاكل التي عصفت به أخيراً». وقد كان لكل من النواب نهاد المشنوق وأحمد فتفت وسامي الجميل وجورج عدوان والرئيس فؤاد السنيورة مداخلات بارزة شددت على أهمية «الاتفاق على العناوين الكبيرة للمرحلة المقبلة، وخصوصاً الحوار والحكومة وقانون الانتخابات»، من دون أن تُتخذ قرارات نهائية داخل الاجتماع». ونفت المصادر ما حكى عن «وجود رأيين حول شكل هذه الحكومة: رأي يدعو إلى أن تكون حكومة حيادية، ورأي آخر مع تشكيل حكومة إنقاذية»، قائلة إن «هذا الاختلاف في وجهات النظر سبق عقد اللقاء الذي حصل فيه توضيح للمواقف السابقة، وتمت الدعوة إلى التنسيق في جميع

تجنب سامي الجميل إعلان موقفه من المواضيع المطروحة مركزاً على قضايا 14 آذار الداخلية

ميسم زرق

دفعت استقالة الرئيس نجيب ميقاتي فريق الرابع عشر من آذار إلى عقد لقاء لـ «لَمّ الشمل»، لكن دون جدوى. ليست هي المرة الأولى التي يتصزف فيها هذا الفريق، وفق ما تفرّضه عليه تحديات المرحلة، فيبدو دائماً في حالة انتظار لأي تطوّر يدفعه إلى «لملة» نفسه في كل مرة. يعلم الأذاريون أن «ليس بإمكانهم الذهاب نحو الاستشارات بشأن الحكومة بشكل مبعثر». ليس ذلك بغريب عليهم. فقد أثبتت المرحلة السابقة أن كل طرف فيهم يغني على ليلاه. حتى جاءهم قانون اللقاء الأوثوكسي، فرغ عنهم الغطاء، وكشف عوراتهم التي لطالما ستروها بشعارات «الحرية والسيادة والاستقلال». لكن الظروف اختلفت. «فما قبل استقالة ميقاتي ليس كما بعدها». ترى هذه القوى أن «ما وراء قرار رئيس الحكومة المستقل أكثر من مشكلة قرار التمديد للواء أشرف ريفي». وقد اقنعت نفسها بأن «ما حصل يرتبط بتغيّرات إقليمية ودولية، تصب في مصلحتها». تتقاطع قراءتها في الجزء الأكبر منها مع قراءة خصومها. ثمة إجماع قل نظيره على أن سقوط حكومة ميقاتي أتى في سياق الاتفاق الكروبي التركي، والدخول الأردني في حرب إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، والتوتر السعودي - الإيراني المتصاعد، وزيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما للمنطقة. على هذه الخلفية، ارتأت قوى 14 آذار إعادة فتح باب التنسيق بين أحزابها ومكوناتها على مصراعيه، فعقدت أمس لقاءً تشاورياً موسعاً في منزل الرئيس سعد الحريري في وادي أبو جميل، بمشاركة نحو 60 نائباً وشخصية سياسية، وضعت خلاله موضوع شكل الحكومة العتيدة في مقدمة النقاش. ويُعدّ هذا اللقاء الجامع هو الأول بين جميع مكونات هذه القوى، بعد التشرخ الذي أحدثه تأييد الأحزاب المسيحية (القوات والكتائب) لمشروع اللقاء الأوثوكسي في اللجان المشتركة. تحت عنوان تحديد الأولويات تمت الدعوة «لجولة الأفكار لما يُمكن أن تقدم عليه هذه القوى في الأيام المقبلة». على مدى ساعتين أستمع

ونقلت أوساط الوفد عن بري طلبه من الوفد «الاتفاق لأنه لا يستطيع تخصيص جلسة فقط للتمديد من دون جلسة أخرى للأوثوكسي»، لذلك «هو يريد دعوة المجلس لعقد جلسة لبندى التمديد والأوثوكسي».

وفي موضوع متصل، أكد وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال مروان شربل خلال احتفال بيوم تكريم المختار أن استقالة الحكومة لا تعني استقالة الأجهزة الأمنية من مهماتها، مؤكداً «الاستعداد لمنع نقل الأحداث السورية إلى لبنان».

إلا أن التوتر استمر في طرابلس حيث جرت اشتباكات محدودة بين جبل محسن والتبانة. وأطلق مسلحون قذيفة إنيرغا على باب التبانة. كذلك ألقى مجهول قنبلة يدوية في شارع سوريا، ورافق ذلك طلقات نارية.

من جهة أخرى، عثر على الشيخ سلمان الحرفاني مقتولاً داخل محله في حاصبيا بعد إصابته بأعيرة نارية من قبل مجهولين.

وكان قد عُقد في مكتب قائد الجيش العماد جان قهوجي في البرزة، اجتماع أمني في إطار التنسيق المشترك بين الجيش والأجهزة الأمنية لمواكبة الأوضاع الراهنة.

ميقاتي: المحافظة على المفتي

على صعيد آخر، نقل زوار رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي عنه تأكيد «المحافظة على مفتي الجمهورية محمد رشيد قباني شخصياً وعلى مقام دار الفتوى».

وأكدت مصادر رئيس الحكومة المستقل أن المفتي لن يُعزل ولن تُختصر ولايته؛ لأن الأمر يحتاج إلى موافقة جميع رؤساء الحكومات السابقين. فيما أكد مدير الأوقاف في دار الفتوى الشيخ هشام خليفة، أن انتخابات المجلس الشرعي ستجري في موعدها المحدد، وقال: «لا خوف من قيام مجلسين شرعيين؛ لأنهم لن يستطيعوا أن يأتوا بمفتٍ ثانٍ؛ لأن المفتي قباني لا يزال على قيد الحياة ويمارس مهماته بشكل طبيعي».

حزب الله في الصين

في مجال آخر، بناءً على دعوة رسمية من الجمعية الصينية للتفاهم الدولي، بدأ وفد من الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية اللبنانية برئاسة مسؤول العلاقات الدولية في حزب الله عمار الموسوي زيارة للصين. والتقى الوفد قيادات في الحزب الحاكم وشخصيات برلمانية.

فريقا الانقسام السياسي مقتنعان بأن التمديد للمجلس النيابي صار شبه حتمي

الخليل: «لدينا ضوابط أو خطوط محظورة، كذلك إن بعض الأمور مفتوحة».

من جهته، أكد باسيل أن «تكتل التغيير والإصلاح يتمسك بمشروع اللقاء الأوثوكسي حصراً ولا مجال للتسوية ولا مهرب من الهيئة العامة».

وكان نواب كتل التنمية والتحرير والتيار الوطني الحر والوفاء للمقاومة والطاشناق والمردة، قد اجتمعوا في المجلس النيابي وبحثوا في الصيغ القانونية لإلغاء قانون الستين. وصدر بيان عن المجتمعين تلاه النائب إبراهيم كنعان أكد أن «هذه الكتلة، انطلاقاً من حرصها على إجراء الانتخابات في مواعيدها على أساس قانون غير قانون الستين انسجاماً مع الإرادة الوطنية الجامعة لذلك»، تناشد الرئيس بري «عقد جلسة عامة لإقرار قانون اللقاء الأوثوكسي حصراً؛ لأنّ بتّ هذا الموضوع يؤدي إلى قانون جديد وإلغاء قانون الستين».

وأكد كنعان «أننا لسنا جماعة صفقات (...) ولا نذهب باتفاقات لخالف قوانين».

في الموازة، نقل النواب في لقاء الأربعاء عن الرئيس بري قوله إنه «لم يقرر بعد دعوة الهيئة العامة للمجلس النيابي إلى الانعقاد، وهو ما زال بدرس الأمور، وخصوصاً في ضوء الطلبات المتعددة والمختلفة من الكتل والأطراف السياسية».

وكان وفد من نواب «قوى 14 آذار» قد سلم الرئيس بري العريضة النيابية الموقعة من 69 نائباً والهادفة إلى تمديد عمل قادة الأجهزة الأمنية. وأعلن النائب سمير الجسر الذي شارك في عداد الوفد أن «الرئيس بري مع تمديد السن القانونية، لكنه يترك لنفسه أمر تحديد تعيين جلسة للهيئة العامة لمجلس النواب».

www.volkswagen-lebanon.com

The New Passat.

\$29,900
3 years free service
5 years warranty
VAT included

Volkswagen Service Excellence

Das Auto.

KETTANEH

DORA: Tel (01)-255860 Ext: 210. - HAZMIEH-DAMASCUS ROAD: Tel (05)-959298/398
JBEL: Tel (09)-943224/5

Volkswagen Lebanon

الله إن «القانون الأقرب إلى الدستور هو الذي يسمح بأن يكون النائب منتخباً من كل اللبنانيين، ما يفرض عليه أن يكون نائباً وطنياً وليس طائفياً أو مناطقياً (...) أي اعتماد لبنان دائرة واحدة مع النسبية».

وذكر نائب حزب الله بأن «الدولة التي نريدها تركز على قوة لبنان بفضل معادلة الجيش والشعب والمقاومة التي أصبحت معادلة ميثاقية لا يمكن أي سلطة أن تنتكر لها، بل لا يمكن أي سلطة أن تنشأ بمعزل عنها». «نحن نتمسك بالسلام الأهلي ورفض الفتنة وتجنب الوقوع في شركها، ونحمل كل الضغوط والتحريض والاستفزاز لمنع انجرار لبنان إليها»، تابع فضل الله.

على شكل النظام وتركيبته. الهيمنة فيه لقوى احتكارية ومصالح مجموعات متنفذة. تنتشر بساتر الطائفية والمذهبية، وتنتشر من حولها ثقافة الولاء لها، باعتبارها ولاءً للطائفة أو المذهب». فصارت علاقة المواطن مع السلطة محكومة إلى انتمائه الطائفي ولم تنشأ لدينا ثقافة المواطنة بل ثقافة أخرى تقوم على الولاء للقوى المنتفذة كولاة للطائفة، وهو مقدم على الولاء للوطن». أردف. وللخروج من هذا المشهد «الذي يزداد سوداوية» اقترح فضل الله «إعادة بناء الدولة وثقافة المواطنة وفق مفاهيم وطنية، نحافظ فيها على التنوع الطائفي بما هو ثروة وطنية». وعن القانون الانتخابي، قال فضل